بدأت مرحلة ما بعد ١٩٤٨ ، وخلفها تراث عريق ، يضرب جذوره عميقا في المجتمع الفلسطيني ، والذي يعود الى مئات السنين ، وان كانت النكبة قد اعادت قولبته ، لكنها لم تمس جوهره بدرجة تذكر .

تتبع العلاقات والاوضاع الاجتماعية يستدعي منا تتبعا لتطور الاوضاع الاقتصادية ، نظرا لتبعية العلاقات والاوضاع الاجتماعية للاوضاع الاقتصادية، وترابط وتيرة نموها بعضها مع بعض . بما يرافق التطور الاقتصادي من تطور علمي وتقني . وما يترتب عليه من تراكم ثقافي وعلمي ، أضافة الى النشاط السياسي ، ودور وسائل الاعلام والتفاعل الثقافي الحضاري ، وهي مؤثرات لا يمكن التقليل من اهميتها ، ولها دورها في صياغة وتحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

لقد شهدت الاوضاع الاقتصادية ، خلال الفترة التي نحن بصددها ، توسعا كبيراً تمثل في مضاعفة الناتج القومي والذي انعكس بتزايد الصادرات من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٦ ، كما تزايدت التحويلات الخارجية بوتيرة مشابهة ، بحيث شكلت نسبة تبلغ ضعفي صادرات القطاع من السلع ان لم يكن اكثر . انعكس هذا على قطاع التجارة والذي نما بنسب مشابهة لتلك النسب التي تزايدت بها الصادرات وتحويلات الموظفين .

ان التوسع الاقتصادي الافقي الذي شهده قطاع غزة لم يترافق مع توسع عمودي ، وتطور اجتماعي مشابه ، لان المسألة لا تتوقف على ارتفاع او انخفاض معدل الدخول ، بل بمقدار تطور وسائل الانتاج ، وهو العنصر الكفيل باحداث تغييرات على العلاقات الاجتماعية السائدة . لان تطور وسائل الانتاج يعني ، حكما ، تطور علاقات الانتاج ، وبالتالي تطور العلاقات والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع .

الشيء الطبيعي ان يكون تطور مستوى الدخول ، وارتفاع الناتج والدخل القومي بفعل تطور ادوات الانتاج ، ولكن الذي حدث في القطاع كان شذوذ هذه القاعدة ، فالجزء الاساسي من الدخل القومي كان بفعل الدور الانتاجي لقسم من سكان القطاع خارج القطاع الامر الذي جعل تطور الدخل القومي قاصراً على الجانب المالي من دون ان تتطور وسائل الانتاج بالنسبة نفسها .

الاقتصاد الزراعي ، والتقاليد القديمة

تزايد الدخل القومي في القطاع كان بفعل التوسع الزراعي وتزايد